بسم الله الرحمن الرحيم

**محاضرة ٤ من ٤**

**مستقبل العمل الإسلامي - خطوط عريضة لصيغة مقترحة**



**محاضرة ٤ من ٤– مكناس عن بعد – يوم ٢٧ / ٥ / ٢٠٢٣م**

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله والسلام عليكم ورحمة الله.

انطلاقا من الحديث السابق حول تداخل المفاهيم والمصطلحات ومن الحديث عن المتغيرات في نطاق العمل الإسلامي وعلى الأصعدة الإقليمية والدولية وفي نطاق الوسائل والأدوات والتقنيات الحديثة، يركّز حديث اليوم على مستقبل العمل الإسلامي واستشراف صيغة جديدة له، والاستشراف يعني توقع نشأة تلك الصيغة تدريجيا أو مع اختصار عامل الزمن بقدر ما نتخذ من خطوات داعمة وعملية.

العنوان صيغة جديدة مقترحة للعمل الإسلامي عنوان كبير، فالواقع يؤكد أنه لا يمكن طرح صيغة جديدة للعمل في ثنايا محاضرة ولا حتى سلسلة محاضرات وحوارات في مؤتمر واحد، ولئن وضعت صيغة ما فستبقى تنظيرية تفتقر إلى آليات التقويم والتطوير والتنفيذ، فالمقصود من ذكر صيغة جديدة هو مجرد التنويه ببعض معالم مشروع نحتاج إليه لتطوير العمل الإسلامي، فيبقى ما يُطرح في منزلة اجتهاد فردي يعتمد على رصيد المعايشة المباشرة للعمل الإسلامي لعدة عقود والمشاركة في بعض جوانبه أو في ميادين تكميلية له.

وقد ظهرت دراسات وكتابات عديدة تستشرف مستقبل العمل الإسلامي، غالبها بعد ازدياد التحرك المضاد للثورات الشعبية، وقد تختلف هذه الكتابات في التفاصيل ولكنها تتفق عموما على محور ضرورة التغيير الجذري لمسارات العمل الإسلامي الحركي عموما.

ومن حق أي طرف ينتسب لهذا العمل الإسلامي أن يراجع نفسه ورؤاه ومنطلقاته، فيثبت بعض التفاصيل أو يعدلها ويطورها ليؤثر تأثيرا أكبر في اتجاه أهدافه في المسارات الجارية، ولكن من الأفضل له ألا يغفل عن نشأة معايير جديدة أوجدها ما طرأ من مستجدات ما مضى من أعوام على انطلاقة ربيع الثورات الشعبية.

هذا مما يشير إليه مثلا أستاذ العلوم السياسية ورئيس تحرير موقع إسلام أون لاين سابقا هشام جعفر، في التعريف بكتابه سردية الربيع العربي ورهانات الواقع الصادر عن دار المرايا عام ٢٠٢١م، إذ يقول:

(*هناك سردية جديدة لانتفاضات الربيع العربي تعلن نهايات صيغ القرن العشرين. وفي القلب منها دولة ما بعد الاستقلال والحركات السياسية الإسلامية والعلمانية التي استندت إلى "أيديولوجيات شمولية" وأننا بصدد صيغ جديدة لمّا تتمأسس بعد*).

ويتحدث الكاتب هشام جعفر عن مسار انسيابي للتغيير المنتظر، وسبق أن أشرف على حوار بين الحركات السياسية في مصر بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥م، ويمكن الرجوع لمزيد من التفصيل إلى موقعه الشبكي:

(<https://heshamgaafar.com>).

وقد ظهرت قبل النهايات التي يتحدث عنها سلسلة من المقدمات، سبقت أو واكبت انطلاقة الثورات الشعبية، من ذلك مثلا تسارع نبض متغيرات عالم التواصل والاتصالات ونبض تقنيات حديثة أوجدت قوالب جديدة للتعبير (وللعمل) الفكري والسياسي والاجتماعي وغير ذلك مما ينطوي على عنصر التغيير، فلم تعد حتى مراكز البحث العلمي قادرة على التنافس بالوصول إلى نتائج منفصلة عن بعضها بعضا، بل تحتم عليها الانفتاح والتكامل فيما بينها، وكذلك التواصل والتشبيك بين أجهزتها وأعمالها، لتواكب سرعة العالم المعاصر وسرعة تطور احتياجاته.

إن العمل الإسلامي مسؤول أكثر من سواه عن الارتفاع بنفسه إلى مستوى التفاعل مع المسارات التاريخية والحضارية الجارية، لا سيما وأنه مستهدف أكثر من سواه مع استهداف الإرادة الشعبية الثائرة من أجل التحرر والتغيير.

توجد جملة من الدراسات الاستشرافية تدور حول محور يرفض المنطلق الإسلامي أصلا، ويعتمد في التعبير عن ذلك على عنوان "الإسلام السياسي" وهو في الأصل مفهوم مائع استُهلك فكريا وإعلاميا، من هذه الكتابات ما ظهر في فرنسا تخصيصا، وكتابات بالعربية مثال عليها من يوم ١٧ / ٧ / ٢٠١٨م في موقع العربي الجديد (<https://www.alaraby.co.uk>) بقلم محمد أبو رمان تحت عنوان الحراك الإسلامي بعد الربيع العربي.

وتوجد بالمقابل كتابات إيجابية فيما تطرح من تغيير واجب على مسار العمل الإسلامي مع الحرص على أصل المهمة التي وجد من أجلها، مثال ذلك ما ورد في مركز دراسات الجزيرة تحت عنوان التحولات في الحركات الإسلامية، بإشراف شفيق شقير، وقد نشر بتاريخ ٦ / ٩ / ٢٠١٦م.

(<https://studies.aljazeera.net/ar/files/2016/09/6-160922142449696.html>)

قبل الدخول في صلب الموضوع أنوه أيضا إلى تناقض كبير في التعامل السياسي مع العمل الإسلامي على خلفية حدث الثورات الشعبية، ففي بداية الحدث كان الحرص السياسي والإعلامي كبيرا على إعطاء الاتجاهات الأخرى مكان الصدارة في صناعة الحرية للشعوب، وبالتالي الحرص على نفي وجود تأثير أو دور إسلامي التوجه على مسار الثورات الشعبية.

بالمقابل: انطلقت الجهود الإقليمية والدولية المضادة للتغيير وتحرير الإرادة الشعبية بحملات عدائية شرسة، وحملات فكرية وإعلامية متحاملة، استهدفت العمل الحركي الإسلامي أكثر من سواه، وهذا ما يتناقض مع إنكار وجود دور له، واتهامه بالغياب أصلا عن ثورات تريد تحرير إرادة الشعوب؟

\* \* \*

ندخل في صلب الموضوع:

في نطاق حركة التغيير والتطور لمستقبل العمل الإسلامي أرى أن كل تغيير يقوم على أربعة عناوين كبرى:

**المرجعية - الرؤية - البنية الهيكلية – عنصر الزمن**

**أولا: المرجعية (والهوية)**

في الحديث عن المرجعية أكتفي بثلاث مسائل:

**المسألة الأولى: العلاقة بين المرجعية والهوية**

إن ما يحدد هوية عمل إسلامي مستقبلي هو درجة الارتباط بمرجعية فهم النصوص من جانب من يكتسبون هذه المكانة عبر إنجازاتهم الذاتية، وفي الماضي كان ذلك مرتبطا غالبا بمرجعية كبار القوم مع الولاء لتنظيم بعينه، أي اعتمدت المرجعيات على أفراد يرتبطون بتنظيم جامع وكبير، بينما لم يعد الأفراد في عصرنا الحاضر قادرين على ممارسة تلك المرجعية التي تتطلب الإحاطة بجميع ميادين العمل، علما وفهما وقدرة على صناعة القرار وعلى التصرف العملي.

**المسألة الثانية: كيف نفهم المرجعية والهوية مستقبلا..**

المرجعية من المنظور الإسلامي للمتحدث مرجعية تنطلق من مبادئ كبرى، تحيط عموما بما نعبر عنه بكلمة الهوية أيضا، ومن هذه المبادئ بالنسبة إلى العمل الإسلامي:

لا إكراه في الدين / الحرج شرعا مرفوع / لا ضرر ولا ضرار / كل نفس بما كسبت رهينة

يحدد معالم المرجعية والهوية وفق هذه المبادئ:

(١) العلم بالوحي والنص الشرعي (٢) استيعاب الواقع واحتياجات الإنسان فيه (٣) ممارسة الاجتهاد البشري والإبداع فيه (٤) الالتزام الطوعي بالمرجعية وضوابط الهوية الذاتية

يشمل تأثير هذه المبادئ ثلاثة مستويات:

-- عقديا / هي مصدر توجيه المسلم عبادة وفكرا وعملا

-- إنسانيا / هي أطروحات تتناول إنسانية الإنسان: الفرد وعبر كينونة الأسرة ومن خلال العلاقات البشرية

-- حضاريا / هي ما يتجلى في نوعية التعامل مع منظومة القيم ومع معطيات طبيعية وكونية

جميع ذلك هو ما يعنيه أو ينبغي أن يرتكز إليه الفكر الإسلامي من خلال كلمة المرجعية وما ينبثق عنها كالهوية، والمفروض أن يكون فكرا متطورا متنوعا / يتجاوز بعطائه الحدود الدعوية التقليدية، ويتفاعل مع ميادين أخرى تساهم في صناعة الإنسان كالأدب والفنون والتربية والتوجيه وغيرها.

وتلخيص ما سبق: الفكر المرجعي الذي نستشرف نشأته ونحتاج إليه هو **فكرٌ الوحي منطلقه، والأصالة جوهره وجوهر رؤاه الكبرى، والتجديد المنضبط محور إبداعاته، والتوازن معيار تفاعله مع الاحتياجات البشرية الواقعية والمستجدات المعاصرة**

**المسألة الثالثة: كيف تتكون المرجعية مستقبلا؟**

لن تتكون المرجعية المستقبلية بالأساليب المتبعة حتى الآن، أي من خلال المنصب والزعامة والوجاهة، أو بالبيعة والتعيين والانتخاب، ناهيك عن اعتماد معايير الولاء وآليات التوجيه التنظيمي

إن الأفراد المرجعيين من بين العلماء مثلا...

وكذلك الجهات المرجعية، من بين مراكز البحوث والدراسات مثلا آخر...

أو حتى في قطاع قائم بذاته مثل قطاع الأدب والشعر مثلا ثالثا...

هؤلاء يكتسبون مواقع المرجعية كل حسب تخصصه، وبحكم الواقع الفعلي لعطاءاتهم، من خلال مستوى ظهور مواصفات المرجعية لديهم عبر ممارساتهم، أي كنتيجة مباشرة لتسامي العطاءات العلمية والتوجيهية نحو آفاق مرجعية تدور حول المحاور العقدية والحضارية والإنسانية؛ بتعبير أخر: تتكون المرجعية مستقبلا وفق معادلة:

**إنجاز أو موقف..**

**يصنع تأثيرا إيجابيا،**

**ويحقق اهتماما جماعيا،**

**ويتلاقى كثير من الناس حوله**،

بغض النظر عن المواقع الشكلية كالمناصب، أو الارتباطات التنظيمية والتمويلية وغيرها.

**ثانيا: الرؤية (والأهداف)**

شاع عموما أن يتم التعبير عن الرؤية فيما يطرحه عمل إسلامي، من خلال ميثاق أو ما يقوم مقامه، لضبط التعامل بين من يشاركون في تلك الرؤية من خلال عضوية تنظيمية غالبا.

الحصيلة كما عايشناها هي تعدد الرؤى تعددا كبيرا من حيث الانتساب الشكلي لتبنيها، ومن حيث درجة الالتزام بها، وليس في تعدد الرؤى مشكلة بل هذا وضع طبيعي، ولكن المشكلة كامنة في:

(١) ربطِ الرؤية المتعددة بهيكلية تنظيمية بعينها..

(٢) غيابِ أدوات مراجعة موقعها من العمل الإسلامي..

(٣) غيابِ أدوات تطويرها المتجدد لا سيما من حيث ما يصدر عنها من أهداف عملية..

هذا من باب التعميم في وصف جانب من الواقع الذي سبق الحديث عنه، إنما هل نستشرف شكلا آخر للرؤى المتعددة في المستقبل المنظور؟

**المطلوب هو مراعاة تعدد الرؤى بدلا عن محاولة جمعها في رؤية تنظيمية واحدة..**

بتعبير آخر:

إن كل ميدان من ميادين العمل الإسلامي بات متفرعا من حيث التخصصات والآليات فلا يفيد الاكتفاء برؤية شاملة تقتصر بالضرورة على تحديد معالم كبرى فقط، بل نحتاج إلى رؤى متميزة عن بعضها بعضا، لميدان جماعات الدعوة، وميدان روابط الأدب، وميدان تنظيمات العمل الطلابي، وميدان مؤسسات العلم التخصصي، وميدان النشر والإعلام.. وغيره.

ونحتاج تعدد الرؤى بحكم المكان أيضا فميدان التنظيمات الطلابية مثلا، يتطلب الرؤية المناسبة في كل بلد بعينه، لاختلاف الظروف والقوانين، فقد تكون الحاجة إلى نشاط طلابي يستهدف رفع مستوى الوعي مطلوبا في هذا البلد وغير مطلوب في بلد يجاوره. ولا يوجد ما يستدعي توحيد الرؤى وما ينبثق عنها من أهداف ومناهج، إنما يكفي وجود التوجيه المرجعي العام ليسترشد به أي فريق يعمل على المستوى الطلابي في أي بلد من البلدان، ليحدد معالم الرؤية المناسبة لظروف المكان والزمان والحال المحيطة به.

قد يمكن تحقيق التقارب عبر أنشطة مشتركة من وراء الحدود، وذلك من باب التعارف وتبادل الخبرات وليس من باب التقليد والالتزام. لا سيما من حيث تحديد الأهداف العملية، فهي مختلفة بالضرورة.

باختصار:

**الرؤى المتعددة هي الأصل..**

**والأهداف المنبثقة عنها أهداف محلية تراعي اختلاف الواقع واحتياجاته..**

**والصيغة الجامعة للأهداف أنها إلى جانب الغاية العقدية الكبرى، تحدد مغزى العمل الإسلامي لغرض دنيوي، محوره هو النهوض الحضاري الإنساني الإسلامي.**

أما منيقوم على صياغة الرؤية والأهداف فهم الذين يعيشون الواقع الميداني ويكتسبون مكانتهم تبعا لمواصفات أوضاعهم، وهنا لا يوجد ما يستدعي أكثر من الاسترشاد العام بالمرجعيات المتكونة وفق ما سبق الحديث عنه.

**ثالثا: البنية الهيكلية (والتشبيك)**

لعل أهم ما تحدده النظرة الاستشرافية لمستقبل العمل الإسلامي هو ما يتعلق ببنيته الهيكلية، وأود هنا التأكيد مسبقا على أمرين أساسيين:

**الأمر الأول** - قد يتبادر إلى الأذهان على خلفية الواقع القائم، أن مراجعة الصياغة الحركية التنظيمية ضرورية لتجنب المواجهة مع الآخر وتجنب التضحيات وما شابه ذلك، وفي هذا خلل يتطلب البيان، فالمواجهة والتضحيات ليست أهدافا بحد ذاتها كي نسعى لها أو نتخاذل عنها، إنما تكون المراجعة قويمة بقدر ما تصدر الدوافع لها عن الحرص الدائم للبحث عن الأجدى والأصوب بميزان سلامة المنطلق والهدف، وكذلك بميزان ما يوصف بالسلم الاجتماعي.

**الأمر الثاني** - إن تنظيم العمل هو وسيلة أو أسلوب، يحتمل تعدد الأشكال ويحتمل الاستبدال، ولا يصح أن يتحول الأسلوب أو الشكل إلى هدف بحد ذاته، إنما المعيار هو المهم وهو السؤال عن الأصلح وعن المتوافق مع ما يحتاج إليه تحقيق الأهداف، مع مراعاة متجددة لتطور معطيات الحال والمكان والزمن.

في العقود الماضية تضخم حجم هياكل العمل الإسلامي بقدر كبير، فبات يشمل الدعوة والتربية والتأهيل، ويشمل السياسة والاقتصاد والبحث العلمي، ويشمل مراعاة تعدد الفئات العمرية، والحفاظ على مكانة الروابط الأسروية، والتوسع في رعاية العلاقات الاجتماعية، وغير ذلك، ومع مخرور الزمن لم يعد ممكنا وضع جميع ذلك تحت سقف تنظيمي واحد مهما بلغت القدرات الفردية والجماعية، فلا مكان للعالم العلامة، ولا المرجعية الشاملة، ولا الجماعة الكبرى، بغض النظر عن المرحلة النوعية التي يمر بها العمل الإسلامي، أي سيان هل يكون في موقع التوجيه لأدوات السلطة أو لا يكون، أو يكون مستهدفا بالعداء أو لا يكون.

السؤال المركزي هو:

**ما هي المعالم الكبرى للبنية الهيكلية المستقبلية للعمل الإسلامي والتي تستدعي العمل ببذل الجهود الفكرية والعملية من أجلها؟**

إنها في حدود اجتهاد المتكلم، وهو ما يحتمل الخطأ والصواب بطبيعة الحال، قابلة للإيجاز في أربع نقاط:

١- عدم الربط من الأصل بين البنى الهيكلية للعمل بأي صيغة تنظيمية تقليدية، وإلغاء ما يوجد من ذلك في ميادين فرعية أو اعتبرت فرعية للعمل الإسلامي، وعدم تجاوز صبغة **الاسترشاد والاستشارة** فيما يتعلق بالمرجعية والرؤية والتخطيط وتحديد الأهداف.

٢- الاقتصار في **اعتماد الأشكال التنظيمية** التقليدية -وقد تطورت عالميا- على الأعمال العلمية التخصصية بقدر ما تتطلبه نوعية العمل وتعدد التخصصات، كتحقيق الإنجازات في ميادين الطب والهندسة والحقوق وغيرها من العلوم الطبيعية والإنسانية، سواء عن طريق روابط العمل المستقلة، أو نقابات العمل، أو مراكز البحوث، وما شابه ذلك.

٣- **اعتماد أشكال التشبيك** الحديثة في جميع ما يتجاوز ما سبق من فروع كانت تُربط مركزيا بالعمل الإسلامي، كالنهوض بواقع المرأة والأسرة، أو التوعية السياسية للمواطنين في بلد من البلدان، وكذلك في فروع حديثة نسبيا، مثل التأهيل والتدريب في قطاعات معينة كالتنمية البشرية وحل الأزمات وعلوم التخطيط والإدارة وما شابه ذلك.

٤- إن العمل الإسلامي بحد ذاته وسيلة لهدف، وقيمة الوسيلة صادرة عن درجة اعتمادها على حسن اختيار **الأدوات المناسبة**، ومن ذلك الحرص على التعامل مع إدارة أي عمل إسلامي وفق علوم الإدارة الحديثة، ومن ذلك أيضا العمل لاستخدام أحدث الوسائل التقنية في ممارسة أي عمل إسلامي، هذا مع قابلية تبديل الأدوات وفق الضرورات والمستجدات، ومع الحرص عن تكامل مفعولها مع بعضها بعضا، كالتكامل عبر التواصل والتعاون ما بين التخصصات المتعددة، وإن أخذ كل منها مسارا مناسبا له.

**رابعا: عنصر الزمن (والمرحلية)**

إن **مراعاة عنصر الزمن** هي الوعاء الذي يحمل العمل إلى أهدافه، وعدم مراعاته يعني حرق العمل ونتائجه من حيث الأساس.

كثيرا ما نتحدث بأسلوب التيئيس عن الهوة الفاصلة بين ما نزعم وجوده لدينا كبذرة للنهوض الحضاري مجددا وبين ما وصل إليه سوانا في هذه الأثناء.

في ذلك مغالطات يحسن التنويه إليها قبل الحديث عن بعض ما يتعلق مباشرة بعنصر الزمن.

**أولا:** إن ولادة أي حقبة حضارية جديدة لم تبدأ تاريخيا إلا من قاع التخلف بالمقارنة مع مستوى وضع حضاري متزامن مع ذلك التخلف.

**ثانيا:** إن المسارات العلمية والتقنية والإنتاجية وما يتبع لها تمثل مسارا لتاريخ بشري مشترك، فتنطلق كل حضارة جديدة بهذه المسارات من حيث انتهى إليه سواها، فتحمله وتضيف إليه. لا مجال إذن لتخيلات تقول إن مسار نهوض حضاري جديد يعني البدء تقنيا وعلميا وإنتاجيا من الصفر مجددا، إنما تقوم دورة الحضارات على منظومة قيمية وإرهاصات حضارية، ومتابعة ما تراكم من إنجازات بشرية علمية وتقنية وإنتاجية، من حيث وصل التقدم البشري المشترك.

**ثالثا:** إن مفعول عنصر الزمن تبدل مع تبدل معطياته العملية في المسارات الحضارية، فكانت النقلة الحضارية تقاس بألوف السنين وهبطت إلى عدة قرون وقد لا تستغرق حديثا أكثر من بضعة أجيال شريطة توافر الشروط الأخرى للنهوض.

باختصار:

إنّ هوة التقدم والتخلف أعمق ممّا كان في الماضي، ولكنّ ردمها قابل للتحقيق خلال فترة زمنية أقصر بكثير بالمقارنة مع نقلات حضارية سابقة، إنما تزداد هذه الهوّة عمقا واتساعا، نتيجة عدم الشروع في التحرّك على طريق النهوض بدلا من الكلام عنه.

ومثال ذلك البحث العلمي، إذ لا نحتاج له في هذا العصر بفضل تطور التقنيات الحديثة، إلى فترة زمنية مطولة كالتي كانت أيام اضطرار الباحث إلى السفر أياما أو شهورا للوصول إلى أحد العلماء أو إحدى المكتبات.

إن عنصر الزمن بالغ الأهمية ولكنه عنصر نستطيع التحكم بطوله أو قصره؛ عوامل القعود، والانتظار، واليأس، تطيل الحقبة الزمنية التي نحتاج إليها لتحقيق هدف النهوض الحضاري عبر عمل إسلامي مستقبلي، أما الشروع في العمل، وتحسين شروطه، وتكامل جوانبه، والتلاقي عليه، فهي العوامل التي تحدد الحقبة الزمنية طولا وقصرا.

خاتمة

إن العنوان العريض للمطلوب من العمل الإسلامي المستقبلي هو التطوير، فالعمل الإسلامي وسيلة، ونجاح الوسيلة رهن بتطويرها المتجدد لتكون دوما على مستوى متطلبات الواقع ومتغيرات العصر والاحتياجات المشروعة، ونوعية التطوير التي تتقرر ينبغي أن تكون مستمدة من أن التطوير وما يعنيه من مراجعات وتعديلات وآليات وتخطيط وخطوات تنفيذية، أصبح علما منهجيا له محدداته وموازينه وأساليبه وأدواته.

وتلخيصا لهذا الحديث في الختام؛ إن بناء العمل الإسلامي المستقبلي يحتاج منا إلى:

١- التلاقي على دعم ظهور مرجعيات جامعة ظهورا طبيعيا تصنعه الكفاءات الذاتية والقبول الجماهيري.

٢- تشكيل شبكات عمل حديثة مرنة قابلة للتعديل باستمرار.

٣- دعم ظهور أدوات عمل تنظيمية مستقلة كالمهنية والنقابية حسب الحاجة التخصصية لذلك.

٤- اعتماد الوحدة المعرفية التي تتكون تلقائيا وليس تنظيميا بالضرورة، ولا تتناقض مع تعايش الاجتهادات المتعددة.

٥- اعتبار العطاء الفردي واجبا وارتقاء ذاتيا، واعتبار القيادة كفاءة ومسؤولية.

٦- نجاح العمل هو انتشاره الأفقي نوعيا وبشريا وليس تناميه شاقوليا وفق ما يعرف بالتنظيم الهرمي.

٧- الحرص على الشروط الموضوعية لثقافة الفعالية والإنجاز واستبعاد ثقافة البيانات العامة.

٨- التميز الذاتي في التصورات بقدر الضرورة المفروضة.. والتشارك مع الآخر بقدر المصلحة المطلوبة.

٩- الإدارة التخصصية الحرفية، والشفافية مع المراقبة والمحاسبة.

١٠- استعادة علاقة الثقة مع عموم الفئات الشعبية في المجتمعات العربية والإسلامية وخارج نطاقها، وذلك عبر الطرح الإيجابي العملي إلى جانب الطرح الإيجابي الفكري والنظري.

١١- اعتماد وسائل التأهيل والإعداد والتدريب ومنهجية التخطيط والاختبار والتقويم، مع مواءمة ما وصلت إليه المجتمعات الحديثة من ذلك وبين منظومة القيم الذاتية العقدية القويمة والحضارية الإنسانية، وهذا ما نعرفه عن الإسلام كما أنزله الله عز وجل لخير جنس الإنسان في دنياه وفتح أبواب الخير له في آخرته.

وأستودعكم الله ولكم أطيب السلام من نبيل شبيب